إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/ 163
للنشر الفوري
١١ إبريل ٢٠١٤

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي يطلق دراسة حول التحول الاقتصادي في بلدان التحول العربي

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم دراسة بعنوان "نحو آفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي"، تبرز الحاجة الملحة لمباشرة إصلاحات جريئة في السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص العمل في المنطقة. وتستعرض الدراسة اقتصادات مصر والأردن وليبيا والمغرب واليمن وتونس وتخلُص إلى أن آفاق الاقتصاد قصيرة الأجل لا تزال محفوفة بالتحديات وأن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي يمثل الأولوية في العام المقبل.

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن "بلدان التحول العربي تمكنت من الحفاظ على استقرارها الاقتصادي بينما كانت تخوض ظروف اقتصادية واجتماعية–سياسية صعبة. غير أن النمو الاقتصادي لا يزال بالغ الانخفاض وفرص العمل المستحدثة أقل كثيرا مما يمكن لتلبية طموحات الشعب الذي خرج إلى الشوارع منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، لأسباب من بينها تحسين إمكانات الحصول على الفرص الاقتصادية. وتتمثل الأولوية الآن في إطلاق إصلاحات طموحة بغية رفع معدلات النمو وإحداث تغيير في معدلات النمو المرتفعة في البلاد، وخاصة بين الشباب".

وتشير الدراسة إلى أنه ما لم يتم تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية قوية، لن يكفي التعافي الاقتصادي لتحقيق خفض مؤثر في معدلات البطالة المرتفعة في المنطقة، وخاصة بين النساء والشباب. ويوصي المؤلفون، وهم فريق من خبراء الصندوق بقيادة هارالد فينغر ودانييلا غريساني، بالتركيز على ثلاث أولويات على مستوى السياسات في بلدان التحول العربي، وهي توفير المزيد من فرص العمل على المدى القصير، والحد من مواطن الضعف لحماية الاستقرار الاقتصادي، والشروع في الإصلاحات لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لمختلف شرائح المواطنين في السنوات القادمة. ويذهب المؤلفون إلى أن سياسة المالية العامة ينبغي أن تهدف إلى إعادة توجيه الموارد نحو زيادة الاستثمارات العامة مع حماية الفئات محدودة الدخل من خلال المساعدات الاجتماعية التي توجَّه للمستحقين. ويتعين كذلك أن يستمر تركيز سياسة المالية العامة على أطر تحافظ على الاستقرار الاقتصادي وتدعمه.

وبالإضافة إلى ذلك، تخلص الدراسة إلى أنه سيكون من الضروري وضع جدول أعمال قوي للإصلاح الاقتصادي بغية إعطاء دفعة لنشاط القطاع الخاص والمساعدة على إقامة اقتصاد أكثر ديناميكية وتنافسية وتركيزا على الابتكار واحتواءً لكل شرائح السكان. ويمكن كذلك تحقيق مكاسب كبيرة من خلال تعميق التكامل التجاري. فبالإضافة إلى المكاسب الكبيرة المباشرة التي يمكن أن يحققها تعزيز الصادرات، يمكن أن يصبح التكامل التجاري بمثابة حافز للإصلاحات في مجالات تساعد البلدان على المنافسة. ومن شأن معالجة اللوائح التنظيمية المعقدة والمرهقة أن تطلق العنان لأنشطة ريادة الأعمال والاستثمار الخاص، وتقليل الطابع غير الرسمي في الاقتصاد وكبح ممارسات الفساد. كذلك يمكن تحقيق مكاسب كبيرة بتحسين فرص الحصول على التمويل، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مجال لا تزال بلدان التحول العربي متأخرة فيه عن اللحاق بركب مناطق العالم الأخرى. ويمكن أن تقدم إصلاحات سوق العمل ونظام التعليم حوافز لتوظيف القوى العاملة والمشاركة في سوق العمل الرسمي الخاص. وينبغي أن تعمل البلدان على إقامة شبكات ذات كفاءة للأمان الاجتماعي من أجل حماية الفقراء والضعفاء بطرق اقتصادية.

وفي مؤتمر صحفي عُقد اليوم في واشنطن، قال السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، "ينبغي التصدي لجدول أعمال الوظائف والنمو في بلدان التحول العربي في بيئة اجتماعية–سياسية معقدة ومتغيرة. ويتعين على هذه البلدان تحديد أولويات الإصلاحات وترتيب خطواتها بدقة في ظل اقتصاد سياسي متغير يقتضي بناء توافق في الآراء على نطاق واسع وكسب تأييد الأطراف المعنية التي كانت مستبعدة من قبل."

ويرى المؤلفون أن تكثيف الدعم من جانب المجتمع الدولي سيكون أمرا حيويا أيضا، وذلك من خلال زيادة التمويل، وتحسين فرص وصول صادرات بلدان التحول العربي إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة، وتوسيع نطاق المشورة المقدمة على مستوى السياسات وجهود بناء القدرات.

وسوف تكون هذه الدراسة بمثابة أحد المدخلات الرئيسية في المؤتمر الإقليمي الذي ينظمه الصندوق، بالتعاون مع الحكومة الأردنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والذي يُعقد في العاصمة الأردنية عمَّان في الفترة ١١–١٢ مايو القادم. ويحضر هذا المؤتمر وعنوانه "بناء المستقبل: الوظائف والنمو المساواة في العالم العربي" وزراء ومحافظون للبنوك المركزية من مختلف بلدان المنطقة، إلى جانب السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق. وسوف يوفر هذا المؤتمر منبرا للنقاش بين صناع السياسات رفيعي المستوى، وممثلي القطاع الخاص، والقياديين في المجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، حول أهم العناصر التي تتألف منها الرؤية الاقتصادية لبلدان التحول العربي.